

* خليل شاهين *

”المبادرة الفرنسية” وخيبات

الدبلوماسية الفلسطينية

سينشغل الفلسطينيون هذا الصيف بالحدّ من التدايعات السلبية للمبادرة الفرنسية التي دعمتها القيادة الفلسطينية من دون تحفظ، ورفضتها حكومة نتنياهو جملة وتفصيلاً، قبل أن ينتهي المشهد السياسي بعد اجتماع باريس الأخير بثمار تلقفتها إسرائيل، وتحاول البناء عليها فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي والضغط على الجانب الفلسطيني للعودة غير المشروطة إلى المفاوضات المباشرة.

جاءت نتائج اجتماع باريس في ٣ حزيران / يونيو، بحضور وزراء خارجية ودبلوماسيين من ٣٠ دولة ومنظمة دولية وإقليمية، دون سقف التوقعات الرسمية الفلسطينية، وأكثر من التوقعات الإسرائيلية. وبدا كأن الدبلوماسية الفلسطينية المحكومة بسوء التقدير إزاء معادلات الربح والخسارة في سياق الحراك الفرنسي، تهدي حكومة نتنياهو ديناميكية تسهّل فتح آفاق جديدة لعلاقات تعاون إقليمي اقتصادي وأمني حتى أيلول / سبتمبر القادم، في موسم يمكن أن يُطلق عليه صفة ”الخيبات الفلسطينية“.

رهان فلسطيني خائب ومكاسب إسرائيلية

عبّر وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، عن أولى هذه الخيبات للدبلوماسية الفلسطينية، عقب اجتماع باريس، معتبراً أن ”دولاً تدخلت كي لا يتضمن البيان المشترك الصادر عن مؤتمر باريس مواقف محددة بشأن عملية السلام، لا سيما ما يتعلق بالسقف الزمني وفرق المتابعة والاستيطان.“ وقال إن البيان الختامي خلا ”من جداول زمنية لاستكمال المفاوضات ولتنفيذ الاتفاق وتشكيل فرق لمتابعة المفاوضات حال استئنائها، فضلاً عن عدم إشارة البيان إلى خطر النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وتأثيرها على مجمل حل الدولتين والدعوة إلى وقفها بشكل كامل“ (”الأيام“، رام الله، ٤/٦/٢٠١٦).

وحدد المالكي أبرز ما انتهى إليه اجتماع باريس، خلافاً للتوقعات الفلسطينية، بعدة نقاط أبرزها أن البيان الختامي، بدلاً من الحديث عن الحاجة إلى تدخل دولي، عمل مجدداً على تأكيد المفاوضات المباشرة، ولم يتضمن سقفاً زمنياً محدداً لاستكمال المفاوضات، أو سقفاً زمنياً لتطبيق الاتفاق حال التوصل إليه، أو أن يكون هناك فرق لمواكبة المفاوضات ومتابعتها، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أن باب الانضمام إلى فرق كهذه مفتوح ومرحب به من الدول الراغبة، وأن فرنسا ستنسّق هذا الجهد. ثم تحدث عن اللجنة الرباعية كأن لا أحد يعلم أن هذه اللجنة لم تقدم أي مساهمة ملموسة في العملية منذ تشكيلها، فضلاً عن "محاولة عكس مبادرة السلام العربية من خلال الحديث عن السلام والأمن الإقليميين" (المصدر نفسه).

وعقّبت عضو اللجنة التنفيذية حنان عشرواي على بيان باريس بالقول: "إننا نرى أن البيان الختامي اتّصف بالعمومية نوعاً ما، وافتقر إلى خطوات وأهداف حقيقية وخطة عمل ملموسة"، ملقياً باللائمة على الطرفين، ومتجاهلاً التباين بين السلطة القائمة بالاحتلال وشعب يرحب تحت الاحتلال. وأضافت: "إذا كان المجتمع الدولي يمتلك الإرادة الحقيقية لتحقيق سلام دائم، يجب عليه أن يعالج القضايا الجوهرية للصراع والمتمثلة في الاحتلال العسكري المستمر، وإفلات إسرائيل من العقاب، والتوسع الاستيطاني والضم المستمر واستعمار الأرض والموارد الفلسطينية، وإنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحرية والعدالة".

وأكدت عشرواي أن دولة إسرائيل وحكومتها المتطرفة هما المسؤولتان عن تدمير حل الدولتين، وأن على المجتمع الدولي وقف حالة الاستثنائية والمحاباة التي تتمتع بها إسرائيل، وتابعت: "يجب أن تستند المبادرة الفرنسية في مضمونها إلى مرجعية قانونية واضحة، وأن تتضمن أهدافاً معروفة، وخطوات وآليات تنفيذ ملموسة وتشكيل نظام للتحكيم والمراقبة والتقييم، وأن يجري كل ذلك وفق سقف زمني ملزم لإنهاء الاحتلال وبوجود إرادة سياسية فاعلة تضمن الحق الفلسطيني بالحرية والسيادة". وشددت على إن إجبار إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية هو الطريق الأمثل لإنقاذ حل الدولتين، مشيرة إلى أن الاختبار الحقيقي يكمن في تحديد المهمات والأهداف وخطط العمل التي سيجري اعتمادها بالتزامن مع المؤتمر الدولي للسلام المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام (دائرة الثقافة والإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، ٢٠١٦/٦/٤).

وبينما كان الجانب الفلسطيني لا يزال تحت وقع الصدمة الناجمة عن النتائج بعد انشغاله بترويج المبادرة الفرنسية في حراك دبلوماسي قاده الرئيس محمود عباس في عدد من العواصم العربية والدولية، كشفت مصادر إسرائيلية في المقابل، أن البيان الختامي "المخفّف"، الصادر عن اجتماع باريس، صدر بهذه "النبرة اللينة"، و"المُرضية لإسرائيل"، نتيجة عمل ومساعٍ دبلوماسية إسرائيلية مكثفة، أجرتها القنوات الإسرائيلية الدبلوماسية والسياسية مع قيادات غربية أوروبية وأميركية، من أجل عدم إصدار قرارات من شأنها "أن تمسّ بإسرائيل"، أو تدينها أو تملّي عليها قرارات، خلافاً لرغبة حكومة اليمين الحالية. وفسّر محللون إسرائيليون البيان الختامي بأنه "فوز إسرائيلي" أثمرته الضغوطات الإسرائيلية التي مورست على المستوى الدولي، للتخفيف من حدة قرارات اجتماع باريس (موقع "فلسطين اليوم" الإخباري الإلكتروني، ٢٠١٦/٦/٣).

وفي نهاية المطاف، فإن فرنسا التي لم تستطع إقناع شركائها الأوروبيين بتبني مبادرتها باسم الاتحاد الأوروبي، بل تغيب عن اجتماع باريس كل من وزيرى خارجية بريطانيا وألمانيا (علاوة

على وزير خارجية روسيا)، رضخت لحملة الابتزاز الإسرائيلية والضغط الأميركي، وفي النهاية لم يتبق من ورقة العمل التمهيدية التي وزعتها وزارة الخارجية الفرنسية على الدول المدعوة إلى اجتماع باريس سوى الحديث عن توفير الأجواء لاستئناف المفاوضات المباشرة، وتشكيل طواقم تساعد على بلوغ هذا الهدف، ومن أبرزها طاقم يُبلور "الحوافز الاقتصادية للطرفين"، وآخر "يُعنى بالأمن والتعاون الإقليمي"، وهو ما تريده حكومة نتنياهو.

ونشرت صحيفة "هآرتس" العبرية مقتطفات من ورقة العمل الفرنسية التي أكدت مبدأ الجدول الزمني لأي مفاوضات، وتوفير إطار يرافق المفاوضات حتى إتمامها، والحاجة إلى إجراء تقدير مرحلي لفحص جدية هذه العملية، وضرورة اقتراح سلسلة نشاطات تقوم بها الأسرة الدولية، وفي مقدمها تحديد مبادئ حل القضايا الجوهرية (الحدود؛ الأمن؛ اللاجئون؛ القدس؛ المستعمرات؛ المياه)، وتشكيل طواقم يهتم كل منها بإحدى الزوايا: طاقم لبلورة توصيات لخطوات يتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة اتخاذها على المدى القصير، حتى قبل عقد المؤتمر الدولي، للحفاظ على "حل الدولتين" ومنع أي تصعيد جديد؛ طاقم يبلور الحوافز الاقتصادية للطرفين؛ طاقم ثالث يُعنى بالأمن والتعاون الإقليمي.

واقترحت الورقة على المدعويين إلى اجتماع باريس محاولة التوصل إلى اتفاق في النقاط الخمس التالية: تقدير موقف مشترك يقضي بأن "حل الدولتين" هو الحل الوحيد للنزاع، وهو عرضة للخطر ويجب العمل من أجل المحافظة عليه؛ الإعراب عن استعداد جميع الدول المشاركة لتقديم الدعم والمساعدة إلى أي فعل يحافظ على "حل الدولتين" ويحققه؛ التوصل إلى رؤية مشتركة بشأن طريقة إعادة تحريك العملية السلمية، وأهداف مؤتمر السلام الدولي؛ الاتفاق على النشاطات التي ينبغي للدول المشاركة تنفيذها قبيل عقد مؤتمر السلام؛ أخيراً الاتفاق على موعد المؤتمر ("السفير"، بيروت، ٢٠١٦/٦/٢).

قلق فلسطيني

غير أن هناك مؤشرات تدل على أن الجانب الفلسطيني كان على دراية بما يجري من حراك تقوده واشنطن بالتنسيق مع تل أبيب من أجل إجهاض المبادرة الفرنسية وحرفها في اتجاه تسخير الجهود الدولية للضغط على عدد من الدول العربية للاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها قبل، أو بالتزامن مع إعادة إطلاق عملية سياسية قائمة على المفاوضات الثنائية، سواء جرى ذلك عبر تعديل "مبادرة السلام العربية" لسنة ٢٠٠٢، أو بالالتفاف عليها.

ونقلت قناة "الميادين" عن مصادر فلسطينية رفيعة المستوى، حتى قبل صدور البيان الختامي لاجتماع باريس، قولها إن الولايات المتحدة "أختطفت مؤتمر باريس وفرضت برنامج إسرائيل على الحضور". وكشفت المصادر عن لقاءات سرية عُقدت عشية اجتماع باريس، وعمل خلالها المندوب الأميركي على "شطب واستبعاد المقترحات التي تضمنت الحقوق الفلسطينية، وأبقى على بند التعاون العربي - الإسرائيلي أمنياً واقتصادياً، ما يجعل من مؤتمر باريس محفلاً دولياً للتطبيع العربي مع إسرائيل، وليس من أجل حل القضية الفلسطينية". وفي المقابل، فإن "وزراء خارجية أربع دول عربية وباقي الحضور لم ينبسوا ببنت شفة، ولم يعترضوا على التدخل الأميركي السافر لمصلحة إسرائيل؛ حتى إنهم لم يبدوا أي تمّنع، بينما صال المندوب الأميركي وجال كما تريد إسرائيل" (موقع "فلسطين اليوم" الإخباري، ٢٠١٦/٦/٣).

وكان من أبرز مؤشرات القلق الفلسطيني حيال ما كان يجري الترتيب له لقطع الطريق على فرص تطوير المبادرة الفرنسية في اتجاه عقد مؤتمر دولي قبل نهاية العام الحالي وفق مرجعيات تستند إلى قرارات الأمم المتحدة، والدفع في اتجاه تطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية كعربون مسبق لتشجيع حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل على "تليين" مواقفها، تأكيد الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة في ٢٨ أيار/ مايو الماضي، رفض مطالبة الفرنسيين وغيرهم بتعديل "المبادرة العربية للسلام" كما تريد إسرائيل، واشترطه للاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها، الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، مشدداً على أن مرجعية اجتماع باريس يجب أن تكون القرارات الدولية والمبادرة العربية للسلام وخطة خريطة الطريق والاتفاقات الموقعة سابقاً بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وعلى رفض الاعتراف بـ "الدولة اليهودية"، وأن يكون هدف المبادرة الفرنسية "تحقيق رؤية الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين"، مع رفض مصطلح "الحدود الموقتة" للدولة الفلسطينية، ووضع سقف زمني لكل من المفاوضات وعملية التطبيق، فضلاً عن آلية لمتابعة المفاوضات والتنفيذ.

ونقلت وسائل إعلام عن مصدر سياسي فلسطيني رفيع أن القيادة كانت تخشى أن يخرج اجتماع باريس بقرارات لا تلبّي مطالب الشعب الفلسطيني، وأن ذلك هو الذي دفع الرئيس عباس إلى التشديد على ضرورة أن تلبّي هذه المبادرة المطالب الفلسطينية. وأكد المصدر أن التحركات الأميركية في هذا الوقت "مريبة"، وخصوصاً في ظل الرفض الإسرائيلي للمبادرة الفرنسية، الأمر الذي جعل القيادة تخشى أن يؤثر الضغط الأميركي في المجتمعين في باريس، لمصلحة اتخاذ قرارات تصبّ في مصلحة إسرائيل، من أجل حملها على الموافقة على المبادرة الفرنسية ("القدس العربي"، لندن، ٢٠١٦/٥/٣٠).

وبحسب مسؤول فلسطيني، فإن الفلسطينيين بلّغوا فرنسا قبل اجتماع باريس قلقهم إزاء قيامها بتقديم تنازلات إلى إسرائيل لإقناعها بقبول المبادرة الفرنسية، إذ بدأت فرنسا بتقديم سلسلة من التنازلات إلى إسرائيل من أجل إقناعها بقبول المبادرة الفرنسية، وجاءت هذه التنازلات من "جيب الفلسطينيين". وقال: "بدأت هذه التنازلات بإعلان وزير خارجية فرنسا تراجع بلاده عن شرط الاعتراف بدولة فلسطين في نهاية العملية السياسية كشرط أساسي للمبادرة، سواء تكللت هذه العملية بالنجاح أو الفشل"، ثم "جاءت زيارة رئيس الوزراء الفرنسي مانويل فالس لإسرائيل التي قدم فيها تصريحات صادمة، منها دعوة الدول العربية إلى الاعتراف بإسرائيل من أجل ما سمّاه دفع العملية السياسية في المنطقة" ("الحياة"، لندن، ٢٠١٦/٥/٢٩).

ماذا بعد؟

يرى مراقبون أن الجانب الفلسطيني بات في "ورطة"، إذ أصبح صعباً عليه التراجع الكامل عن تأييده المبادرة الفرنسية، على الرغم من تسريبات مصادر فلسطينية رفيعة المستوى بشأن عدم الرضا عن رضوخ فرنسا للضغوط الأميركية والإسرائيلية، والخشية من تكثيف ضغوط إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما لتعديل "مبادرة السلام العربية" في القمة العربية المزمع عقدها في تموز / يوليو القادم، بما يفتح الطريق أمام تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية.

والسعي لتحويل ما أطلق عليه مبادرة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بشأن عقد قمة برعايته بين الرئيس الفلسطيني ورئيس الحكومة الإسرائيلية، إلى آلية لتنفيذ المبادرة الفرنسية تمهد لإعادة استنساخ تجربة المفاوضات المباشرة من دون تدخل دولي فاعل وفق مرجعيات واضحة تستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وهناك أيضاً مخاوف من وجود تحركات منسقة يقودها رئيس الحكومة البريطانية السابق طوني بلير، وتدفع في اتجاه ترسيم الاتصالات السرية الجارية بين دول عربية وحكومة نتنياهو، وإخراجها إلى دائرة الضوء. وربما يفسر ذلك تصريحات نتنياهو ووزير الحرب الجديد أفيدور ليبرمان بشأن تأييد "حل الدولتين"، والاستعداد للتفاوض مع الدول العربية على إجراء تعديلات على "المبادرة العربية"، تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي شهدتها المنطقة منذ سنة ٢٠٠٢، مع إشارتهما إلى أن هذه المبادرة تحمل بعض العناصر الإيجابية التي تحتاج إلى تعديل.

وكشفت وسائل إعلام إسرائيلية نقلاً عن مصادر سياسية في مكتب نتنياهو أن "المشاورات العربية - الإسرائيلية بشأن عملية السلام تأخذ بعداً جدياً، وأن تلك المحادثات تتطرق إلى موضوعات مهمة تتعلق بمستقبل المنطقة والسلام مع الفلسطينيين في ظل تغييرات كبيرة يشهدها الشرق الأوسط." وبحسب المصادر نفسها، فإن "تعديلات مهمة جرى اقتراحها على المبادرة العربية، ثم إن العالم العربي يدرك الآن أن إسرائيل ليست عدواً، وأن هناك أعداء مشتركين يجب التحالف ضدهم، وهو ما يحدث الآن على مختلف المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية"، متمنية "أن يدرك رئيس السلطة عباس حجم التغيرات وألا يقف عقبة في وجهها" (وكالة "سما" الإخبارية، رام الله، ٢٠١٦/٦/٢).

وفي هذا السياق، دعا وزير المالية الإسرائيلي ورئيس حزب "كولانو" موشيه كحلون، زعيم المعارضة الإسرائيلية ورئيس المعسكر الصهيوني يتسحاق هيرتسوغ، إلى الانضمام إلى الحكومة، موضحاً أن إسرائيل تتجه إلى دخول مسار سياسي إقليمي. وأشار إلى أن ما تردد بشأن مبادرة الرئيس السيسي وتحركات بلير، هو "أكثر من مجرد تلميحات في الصحف"، وأن هناك إمكانات "لانعطاف نوعية في الإقليم." وأوضح كحلون أن المبادرة التي يجري الحديث عنها هي "تشكيل مؤتمر إقليمي ينضم إليه جميع المعنيين في الإقليم، وهي خطة مهمة، مرغوب فيها، ومستحقة"، مضيفاً أن مؤتمراً كهذا "سيغير كل قواعد اللعبة، وسيفتح أفقاً إضافية لتقدم سياسي، وفيها فرصة لإخراج علاقة إسرائيل بجيرانها من الثلجة التي توجد فيها" (المصدر نفسه).

وعلى الرغم من نفي وزير الخارجية السعودي عادل الجبير عقب اجتماع باريس وجود توجه إلى تعديل "المبادرة العربية"، فإن بلير كان قد أكد أن الدول العربية ستكون على استعداد لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل في حال وافق نتنياهو على هذه المبادرة. ثم نشرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية مقابلة مع اللواء السعودي المتقاعد أنور عشقي، المقرّب من النظام الحاكم ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية في جدة، قال فيها "إن السعودية اليوم، وبعكس الماضي، مستعدة للتباحث حول طلبات إسرائيل بتعديل بعض بنود مبادرة السلام العربية"، مضيفاً أنه "بعد إعلان نتنياهو أن مبادرة السلام العربية تنطوي على مركبات إيجابية، يمكن التفاوض على نقاط خلافية والتوصل إلى تفاهات تريح جميع الأطراف." وأشار عشقي إلى أن "السعودية في حال أوفى نتنياهو بوعده ستبادر إلى عملية تشجع دولاً عربية للبدء بالتطبيع مع إسرائيل، ما سينعكس إيجاباً على علاقاتها مع مصر والأردن ودول أخرى" (المصدر نفسه، ٢٠١٦/٦/٤).

وفي مسعى لوضع حد للتكهنات بشأن الموقف العربي خلال اجتماع باريس والحديث عن تعديل "المبادرة العربية"، أصدرت الأمانة العامة للجامعة العربية بياناً بشأن مضمون الكلمة التي ألقاها الأمين العام نبيل العربي، خلال الاجتماع، مشيرة إلى أنه أكد "رفض الجانب العربي إدخال أية تعديلات على بنود مبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية في بيروت سنة ٢٠٠٢، وكذلك على رفض المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى التلاعب بترتيب الأولويات والشروط والالتزامات التي حددتها هذه المبادرة من أجل إنهاء النزاع وإقامة السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة" (وكالة "معاً" الإخبارية، رام الله، ٢٠١٦/٦/٤).

ترتيب الوضع الفلسطيني الداخلي

في جميع الأحوال، فإن لابعين كثيراً سيدفعون في اتجاه إحداث اختراق في تطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية، الأمر الذي يتطلب من القيادة الفلسطينية وضع خطة تحرك سياسي لمحاصرة التدايعات السلبية التي قد تترتب على محاولات حرف المبادرتين الفرنسية والمصرية في هذا الاتجاه، وإعادة تصويب المسار السياسي الفلسطيني بعد الثمن الباهظ الذي قدّم في سبيل ترويج المبادرة الفرنسية التي انتهت إلى الدعوة إلى إعادة استنساخ المسار السابق، وفتح الأبواب أمام مخاطر تسويات وصفقات إقليمية تكون إسرائيل لاعباً رئيسياً فيها.

وتضمّن هذا الثمن حتى الآن: الإحجام عن توفير الدعم لتطوير وتنظيم وتوسيع الهبة الشعبية التي انطلقت منذ مطلع تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥، في ظل توحش قوات الاحتلال في ممارساتها القمعية ضد الفلسطينيين؛ انفلات غير مسبوق في تعميق الاحتلال والاستيطان وتهويد مدينة القدس؛ عدم تنفيذ قرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن تحديد العلاقة مع دولة الاحتلال على الرغم من مرور أكثر من ١٥ شهراً على اتخاذها، بل استمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال؛ الاستجابة للضغط الفرنسي بالتراجع عن تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن بشأن الاستيطان؛ التباطؤ في تقديم ملفات إلى محكمة الجنايات الدولية بشأن الجرائم الإسرائيلية؛ استمرار الاستعصاء في إنهاء الانقسام الداخلي وإعادة بناء الوحدة الوطنية. وتلك كلها خطوات ساهمت في إضعاف الموقف الفلسطيني، في ظل وضع تتفاقم فيه معاناة أهالي قطاع غزة المحاصر، وتتصاعد التوترات الاجتماعية على خلفية طريقة تعامل السلطة الفلسطينية في رام الله مع إضراب المعلمين، ثم رفض قطاعات واسعة لقانون الضمان الاجتماعي لما تضمّن من إجحاف بحقوق العاملين في القطاع الخاص قبل التوصل إلى اتفاق على إدخال تعديلات عليه، علاوة على تشكيل المحكمة الدستورية بموجب مرسوم رئاسي، الأمر الذي قوبل بانتقادات واسعة.

وتشكل المصالحة الفلسطينية نقطة الانطلاق من أجل تحصين الجبهة الداخلية، والتوافق على استراتيجية وطنية وكفاحية تشكل الحجر الأساس لرفع سقف الموقف العربي في ظل ما تشهده المنطقة من صراعات وإعادة تشكيل للمحاور الإقليمية والأولويات التي لم تعد تنصدها القضية الفلسطينية. وربما يشكل الحراك المصري لإجراء مصالحات فلسطينية داخلية على مستوى حركة "فتح" وعلى المستوى الوطني العام، واللقاءات التي شرعت القاهرة في إجرائها مع الفصائل الفلسطينية في الأسبوع الأول من حزيران / يونيو، بعد فشل الوساطة القطرية الأخيرة، فرصة للتعامل الجاد مع متطلبات إنهاء الانقسام وإعادة توحيد الموقف الفلسطيني من جهة، ووضع

آليات واضحة لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني من جهة أخرى، بما يقطع الطريق على الشائعات بشأن خلافة الرئيس عباس، بل وجود خطط للإطاحة به تقف من ورائها دول عربية. ويكتسب ذلك أهمية كبيرة في ظل تصاعد التوترات الاجتماعية، واتساع فجوة عدم الثقة في الخيارات السياسية الرسمية، والتنافس بين مراكز القوة والنفوذ التي تأخذ شكل صدامات أو استعراضات مسلحة في بعض المدن، وخصوصاً نابلس، وتوتر العلاقات الوطنية بين فصائل منظمة التحرير إلى درجة وقف صرف مخصصات كل من الجبهتين الشعبية والديمقراطية عدة أشهر بسبب مواقف معارضة لسياسة الرئيس.

وبالقدر الذي تتزايد فيه أهمية إصلاح آلية صناعة القرار على مستوى منظمة التحرير واستئناف التحضيرات الجادة لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني بمشاركة الكل الفلسطيني، فإن معالجة الأوضاع الداخلية لحركة "فتح"، وصولاً إلى عقد المؤتمر الوطني السابع للحركة، باتا قضية يساهم تأجيلها في زيادة الصراعات والتصدعات الداخلية، وفي احتدام التنافس على خلافة الرئيس بين عدة مرشحين في وقت لا يبدي الرئيس مؤشرات تتعلق برغبته في الانسحاب من المشهد السياسي. ويتسع الشعور داخل "فتح" بضرورة استنهاض دور الحركة، مثلما عبّرت عن ذلك مذكرة وقّعها ٤٧ عضواً، وجرى تسليمها إلى أمين سر المجلس الثوري للحركة، أمين مقبول، في ١١/٥/٢٠١٦، وتضمنت المطالبة بعقد جلسة استثنائية للمجلس الثوري من أجل البتّ في موعد عقد المؤتمر السابع للحركة. وقال أحد الذين وقّعوا المذكرة أن أعضاء المجلس الذين وقّعوها بدأوا حراكاً منذ أشهر تحت عنوان "ثورة داخل ثورة"، معلنين أنهم ملتزمون بما ينص عليه النظام الداخلي للحركة نحو تغيير الواقع السيء الذي وصلت إليه، والتغيب الكامل لكوادرها ومؤسساتها.

وكان الموقعون لخصوا موقفهم من الوضع الداخلي للحركة، والوضع العام، في ورقة بعنوان "الثورة والمقاومة الشعبية والوضع الداخلي"، جرى تقديمها إلى المجلس الثوري في جلسته التي عُقدت في آذار / مارس الماضي، ومن أبرز ما جاء فيها: "قيادة المقاومة الشعبية" بجميع أشكالها، ووضع خطة استراتيجية لتطويرها وتبنيها بخطاب فتحاوي ووطني واضح؛ بدء حملة تعبوية وطنية لها؛ التنسيق مع القوى والفصائل الوطنية للاتفاق على برنامج عمل وطني موحد للهيئة الشعبية يلتزم به الجميع؛ إعادة صوغ الهياكل والبنى التنظيمية الدنيا والعليا وفي الأقاليم جميعاً بما يحقق هذه المهمة؛ توفير موارد الدعم كلها، المعنوية والمادية، للثورة الشعبية ولأبناء الشعب الفلسطيني، وتقديم جميع الرعاية اللازمة لأي متضرر جراء جرائم الاحتلال (وكالة "معاً"، ٣٠/٥/٢٠١٦). ■